وخلص كاتب هذا الفصل الى فرضيتين مستقبليتين هامتين. الاولى تفترض انه في حال «انعدام الهجرة، فسيغدو الاهالي العرب أغلبية في فلسطين، في حدود سنة ٢٠١٠، اذ سيشكّلون نسبة ٥٠,١ بالمئة من اجمالي السكان»؛ بينما تفترض الثانية انه في حال أُخذت «الهجرة بعين الاعتبار، فان العرب سيشكّلون ٤٤ بالمئة من اجمالي سكان فلسطين سنة ٢٠٠٥» (ص ٤٠). أي ان نسبة العرب ستزداد في الاحوال كافة لتصبح أغلبية في فلسطين، عاجلاً أم آجلاً.

وركّز الفصل الثاني، وكتبه رجا شحادة، على «سياسة اسرائيل القانونية في الاراضي المحتلة». وأهمية القاء الضوء على التاريخ القانوني للاحتلال الاسرائيلي للضفة الفلسطينية تتأتى من حيث ان معرفة هذا التاريخ تساعد، بحسب ما يعتقد به الكاتب، على «فهم النزاع القائم بين اسرائيل والعرب منذ اربعين عاماً؛ كما تساعد، بنحو خاص، على فهم المواجهة القائمة حالياً في الاراضي المحتلة» (ص ٤٧). وحمّل كاتب هذا الفصل موقّعي اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ مسؤولية عدم احترام بنود تلك الاتفاقية، وعدم التزام ضمان احترامها، فكتب ان «الاعتراضات اللفظية على الاعمال التي تقوم بها اسرائيل في الاراضي المحتلة لم تحمل اسرائيل، الموقّعة لهذه الاتفاقية، على تطبيق احكامها. وعلى هذا، فان ثمّة حاجة الى عمل أكثر فعالية. وبانتظار ذلك، فان المسؤولية... لا تقع على اسرائيل وحدها، بل، أيضاً، على موقّعي تلك الاتفاقية جميعاً» (ص ٦٠).

وانتقل الفصل الثالث الى مناقشة وضع «المستعمرات الاستيطانية الاسرائيلية في الاراضي المحتلة». وركّز الكاتب، خالد عايد، في موضوعه، على معالجة المسائل التالية: أولاً، استراتيجية الاستيطان؛ ثانياً، الاستيلاء على الاراضي؛ ثالثاً، تطوّر المستعمرات؛ رابعاً، واخيراً، التأثيرات المستقبلية للاستيطان. وهذه التأثيرات تتوزع - بحسب الكاتب - على ثلاث رؤى: اولاها، الضمّ الكامل، من طريق حل المشكلة الديمغرافية، باحداث تغيير ملموس في الميزان الديمغرافي من طريق هجرات يهودية كبيرة؛ وثانيتها، التهويد بالتدريج في ظل استمرار الاحتلال من طريق «تكثيف» المواقع الاستيطانية القائمة حالياً؛ وثالثتها، الانسحاب الاسرائيلي من على المناطق المحتلة، وهو أمر من الصعوبة بمكان.

وتركيزاً على «الاوضاع الاقتصادية في الأراضي المحتلة»، عمد كاتب الفصل الرابع، انطوان منصور، الى تقسيم فصله الى قسمين: تناول اولهما الممارسات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة، وآلية السيطرة الاقتصادية حتى عشية الانتفاضة في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧؛ بينما عالج ثانيهما المقاومة الاقتصادية الفلسطينية والممارسات الاسرائيلية ابّان الانتفاضة.

أمّا الفصل الخامس، وكاتبه محمد حلّاج، ففيه رؤية لموضوع «التربية والتعليم الفلسطينيين في الاراضي المحتلة». وقسّمه الباحث الى أقسام ثلاثة: عالج الاول موضوع «المدرسة في فلسطين المحتلة» وارتهانها لسياسات عامة تسيطر عليها اسرائيل؛ والثاني، مسألة «التعليم العالي في فلسطين»، والدور الذي تلعبه الجامعات الفلسطينية في الاراضي المحتلة في «تطبيع» الحياة الوطنية الفلسطينية؛ والثالث، مسألة «المشكلات الداخلية»، وهي تتلخّص في تكاثر التعليم العالي ونموه السريع، في غياب سياسة تربوية وطنية، لعدم وجود سلطة سياسية وطنية، وفي ظل تفاقم التوترات السياسية التي تؤذي، دوماً، عمل التعليم العالي.

والفصل السادس، الذي عالج مؤلفه، جمال نصار، مسألة «التعبير السياسي الفلسطيني في الاراضي المحتلة»، من خلال دراسة القوى السياسية في ظل الاحتلال، والقيود المفروضة عليها، ومحاولات لجمها بشتّى الوسائل من قبل السلطات الاسرائيلية، ومن خلال ما يسمّيه الكاتب بـ «مناضلي القاعدة»، والمقصود بهم الكتل الطالبية الكبرى التي تتنافس على تمثيل الطلاب في الاتحادات الطلابية، وكذلك التكتلات الاسلامية، والحركات النسائية.

وعمد زياد ابو عمرو، وهو كاتب الفصل السابع، الى القاء الضوء مباشرة على «الاوضاع الاجتماعية في قطاع غزة». فهدف، في دراسته، الى التعرّف على ثلاثة مواضيع رئيسة، تناول أولها التكوين الطبقي الاجتماعي الذي كان قائماً في القطاع، وما طرأ عليه من تحوّلات بعد مرور عشرين عاماً من الاحتلال الاسرائيلي؛ بينما